وفي داخل المناطق الفلسطينية، كالقطاع والضفة، حدث تعامل براغماتي مع المرأة، فكان هناك تمايز واضح في التعامل مع المرأة من بيت الى آخر، وحتى ضمن البيت الواحد، وذلك بسبب ان الوضع الجديد، التعليمي والانتاجي، للمرأة، لم يكن نتيجة تطور منطقي في علاقات المجتمع، بقدر ما كان ضرورة قسرية تفرضها الشروط الحياتية بشكل متسارع، بحيث لم تساهم في ترسيخ جذور مفاهيم تقدمية بمستوى القفزة التي حدثت في واقع المرأة.

وبصورة عامة، نستطيع القول ان تلك الحقبة شهدت تراجعاً ملموساً في جملة المفاهيم القديمة ازاء المرأة، لجهة التعلّم والعمل، كما سبق وأشرنا، ولجهة تخفيف سلطة الذكور عن المرأة المنتجة، وتراجع مفهوم تعدّد الزوجات، بسبب الوضع الاقتصادي وفقدان الأرض التي كانت توجب إكثار الأولاد. كذلك تراجع زواج الفتيات قبل سن البلوغ، او السن المبكر؛ بل ان الأهل صاروا يفضلون اتمام تعليم الفتاة وممارستها للعمل للاستفادة منها، من جهة، ولتحسين شروط زواجها، من جهة أخرى. الّا ان مظاهر ابرام عقد الزواج القديمة لم تكن لتنتهي ببساطة. لذا، استمر عقد الزواج الاجباري، وزواج الاقارب، وتفشّت ظاهرة غلاء المهور، وبالذات بالنسبة الى الفتيات العاملات.

٤ ـ النشـاط السياسي والاجتماعي للمرأة: كان على المرأة الفلسطينية ان تواجه الظروف الطارئة، اثر نكبة العام ١٩٤٨، في الحقبة الأولى من الشتات مع بقية الشعب، في ظل تشتت الزعامة السيـاسيـة، وتشتت الأحزاب والحركة السياسية التي كانت قائمة، والأهم من هذا كله خضوع التجمّعات الفلسطينية لقوانين ونظم اجتماعية وسياسية مختلفة. وفي ظل هذه الظروف المعقدة، لم يكن دور المرأة السياسي ونشاطها الاجتماعي وحدة واحدة، بل اختلف، أيضاً، من مكان الى آخر، وما زال يترك آثاره في لحظات اشتداد القمع. ففي قطاع غزة، لم يكن مطروحاً على المرأة تحديات سياسية كبرى، حيث أجري الحاق القطاع بالادارة المصرية في ظل صعود البرجوازية المصرية وتبنّيها لقومية القضية الفلسطينية. ولم توجّه الحركة السياسية في القطاع، المتمثلة في الحزب الشيوعي، من جهة، والاخـوان المسلمين، من جهة أخرى، عنايتها لاستقطاب النساء. لذلك اقتصر عدد المنضويات في الحزب الشيوعي على عدد محدود، ارتبط بصلة القرابة بالاعضاء الرجال، او الزواج منهم، ولم يشهد القـطاع مشاركات واسعة للنساء في اطار الأعمال السياسية، سوى المشاركة المحدودة في الهبّات الجمـاهيرية الواسعة في الأعوام ١٩٥٣ و١٩٥٤، و١٩٥٥، لاحباط مشروع التوطين في سيناء، وفي السنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦، حيث كانت الحركة الاحتجاجية موجهة ضد الاعتداء على قرية السمّـوع من قبـل اسرائيـل، وفي سيـاق تأييـد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى العمل الاجتمـاعي اقتصر على تشكيـل جمعيـة المنـاضل الجريح، والمساهمة في دار الايتام لرعاية ابناء الشهداء.

أمّا النساء اللواتي انتمين الى الأحزاب القومية، كحزب البعث وحركة القوميين العرب، فغالبيتهن، وعددهن محدود، كنّ أخوات أو زوجات لرجال انضووا في اطار تلك الأحزاب، وهنّ من الدارسات في الجامعات خارج القطاع.

أمّا في الضفة الفلسطينية والأردن، فقد كان هنالك تحديات مباشرة فرضها القمع والاضطهاد السيـاسي، واجهتها المرأة، فشاركت نخبة من النساء في الهبّات الجماهيرية التي كانت تحدث بين الحين والآخر. إلّا ان العمل السياسي، أيضاً، في اطاره المنظم، اقتصر على نخبة محدودة من المثقفات اللواتي ارتبـطن بصلة قرابـة بكوادر الأحزاب، سواء القومية أو الحزب الشيوعي الأردني. ولكن